

فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم-دراسة حالة الجزائر 2008-2019

The effectiveness of monetary policy in curbing inflation - a case study of Algeria 2008-2019

ط.د. خولة شرودود. أ.د. نور الدين جليد

ط.د. خولة شرودود. طالبة دكتوراه، المركز الجامعي تيبازة. cherdoud.khaoula@cu-tipaza.dz
أ.د. نور الدين جليد. أستاذ. المركز الجامعي تيبازة. N_djelid@yahoo.fr

تاريخ النشر: 1.9.2022

تاريخ القبول: 14.5.2022

تاريخ الاستلام: 2022/03/08

المخلص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة فعالية السياسة النقدية في الحد من الضغوط التضخمية في الجزائر خلال الفترة 2008_2019 من خلال تشخيص واقع التضخم وكذا السياسة النقدية ومختلف أدواتها، إلا أن السياسة النقدية في الجزائر تبقى غير فعالة إلى حد ما، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم تطور السوق النقدي والمالي في الجزائر إضافة إلى ضعف الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية خاصة أداة السوق المفتوحة، ومنح البنك المركزي استقلالية أكبر.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي؛ التضخم في الجزائر؛ السياسة النقدية، المستوى العام للأسعار.

Abstract: Through this study, we tried to find out the effectiveness of monetary policy in reducing inflationary pressures in Algeria during the period 2008-2019 by diagnosing the reality of inflation as well as monetary policy and its various tools. However, monetary policy in Algeria remains somewhat ineffective, due to the lack of development of the monetary and financial market. In Algeria, in addition to the weak independence enjoyed by the Central Bank, the study concluded a set of recommendations, the most important of which is the necessity of activating monetary policy tools, especially the open market tool, and granting the Central Bank greater independence.

inflation in Algeria, monetary policy, **words:** the Central Bank Key
.the general level of prices

مقدمة

شهدت دول العالم عدة مشاكل اقتصادية خلفت آثار سلبية على اقتصادها، ولعل أبرز هذه المشاكل "ظاهرة التضخم"، الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن سياسات وإجراءات تحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل خطراً على اقتصاد الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وقد حظيت السياسة النقدية باهتمام واسع عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، وذلك نتيجة دورها البالغ الأهمية في معالجة التضخم والحد منه، إضافة إلى مكانتها بين السياسات الأخرى فهي تسعى إلى تصحيح الاختلالات في الاقتصاد وتساهم في تحقيق الاستقرار النقدي.

الجزائر وكغيرها من الدول أولت السياسة النقدية اهتماماً بالغاً وهذا ما أكد عليه قانون النقد والقرض، وسعت من خلالها إلى معالجة الضغوط التضخمية ومحاولة تصحيحها من خلال الأدوات المختلفة للسياسة النقدية.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة دور وفعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة 2008_2019، من خلال طرح الإشكالية التالية:

هل استطاعت السياسة النقدية في الجزائر معالجة التضخم والحد منه خلال الفترة 2008_2019؟

وتتدرج من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

— فيما تتمثل أدوات السياسة النقدية وماهي أهدافها؟

— ما مسببات التضخم وكيف يؤثر على الاقتصاد؟

— ما واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008_2019؟

— هل كانت أدوات السياسة النقدية فعالة في معالجة التضخم خلال الفترة 2008_2019؟

وللإجابة على الأسئلة المطروحة ومحاولة الإلمام بمختلف جوانب الإشكالية تم تقسيم البحث على النحو التالي:

مقدمة

— أولاً: ماهية السياسة النقدية

— ثانياً: التضخم (تعريف، أنواعه، أسبابه وآثاره)

— ثالثاً: تقييم دور السياسة النقدية في علاج التضخم في الجزائر خلال الفترة

2008_2019

خاتمة

— أولاً: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات التي يتم استعمالها للحفاظ على الاستقرار النقدي، وتبرز أهمية هذه السياسة من خلال مقدرة السلطات النقدية على التأثير على معدل النمو وإصلاح الأوضاع الاقتصادية.

1. تعريف السياسة النقدية

السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأساليب والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. (عبد الحميد، عبد المطلب، 2003، صفحة 90)

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من التدابير والجراءات التي يستخدمها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل أحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف. (لطرش، طاهر، صفحة 138)

تعرف كذلك السياسة النقدية بأنها تصحيح عرض النقود في الاقتصاد بما يحقق توليفة من التضخم واستقرار الناتج. (الموسوي، ضياء مجيد، 2017، صفحة 138)

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة أهمها استقرار الأسعار، قيمة العملة، زيادة الناتج، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات. (الفولي، أسامة محمد؛ شهاب، مجدي محمود، 1997، صفحة 207)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها:

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تهدف إلى التحكم في الأوضاع النقدية عن طريق السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، وتحقيق الأهداف المسطرة وأهمها استقرار الأسعار عن طريق مجموعة من الأدوات.

2. أهداف السياسة النقدية

لقد تطورت أهداف السياسة النقدية تبعا لتطور الفكر الاقتصادي وأصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، إذ توصل واضعوا السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية، ويمكن استعراض هذه الأهداف بشكل موجز:

تحقيق الاستقرار في الأسعار: يعد تحقيق استقرار الأسعار شرطا أساسيا لحسن سير الاقتصاد، إذ أن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي، والارتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد مخاطر الاستثمار ومن ثم يقلل من النمو الاقتصادي. (الخيواني، نزار كاظم؛ الموسوي، حيدر يونس، 2015، صفحة 15)

المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: وذلك عن طريق زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد ليزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني. (عبد المطلب، عبد الحميد، 2007، صفحة 276)

تحقيق التوازن الخارجي: أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ويكون ذلك عن طريق تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، ويكون ذلك باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف. (السيد، متولي عبد القادر، 2014، صفحة 196)

المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع: ذلك أن النمو الاقتصادي وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، حيث أن مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني، حيث يمكن الوصول إلى مرحلة تضع الاقتصاد في طريق النمو. (عبد المطلب، عبد الحميد، 2007، صفحة 276)

3. أدوات السياسة النقدية

تتمثل أدوات السياسة النقدية في تلك الأدوات والوسائل التي من خلالها يتحكم البنك المركزي في المعروض النقدي، وتصنف إلى أدوات مباشرة (نوعية) وأدوات غير مباشرة (كمية) وسيتم التطرق إلى الأدوات الكمية وذلك لدورها البالغ في تصحيح الأوضاع النقدية.

معدل إعادة الخصم: يمثل معدل إعادة الخصم ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تأتي بها البنوك التجارية إليه لإعادة خصمها عندما تحتاج إلى السيولة. (لطرش، طاهر، صفحة 153)

إذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإنه يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم، وبالتالي يزيد خصم الأوراق التجارية من طرف البنوك وتزيد احتياطياتها النقدية، هذا ما يخفف من تكلفة القروض الممنوحة فيزيد الطلب.

أما في حالة وجود ضغوط تضخمية فإن البنك المركزي يلجأ إلى السياسة النقدية الانكماشية، وذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم فتقل الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، فترتفع تكلفة الاقتراض ويقل حجم الائتمان المصرفي.

عمليات السوق المفتوحة: تعني هذه الأداة دخول البنك المركزي إلى السوق المالي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، بهدف امتصاص السيولة أو ضخها في المجتمع ومن ثم زيادة المعروض النقدي أو تقليصه. (السيد، متولي عبد القادر، 2014، صفحة 193)

فإذا أراد البنك المركزي تخفيض كمية النقود يلجأ إلى بيع الأوراق المالية بهدف تقليل احتياطيات البنوك التجارية وتقييد مقدرتها في منح الائتمان، والعكس صحيح في حالة قيام البنك بشراء الأوراق المالية.

معدل الإحتياطي القانوني: هو نسبة من الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية على شكل أرصدة نقدية لدى البنك المركزي، وهذا يعني أن جزء من ودائع البنوك يظل مجمدا لدى البنك المركزي ولا تستطيع البنوك التجارية أن تسحب منه، إلا بقدر الانخفاض في ودائع العملاء. (الجنابي، هيل عجمي الجنابي، 2014، صفحة 275)

يقوم البنك بالتحكم في هذه الأداة عن طريق خفض أو رفع النسبة وذلك للتأثير على احتياطيات البنوك التجارية ومقدرتها في منح القروض.

ثانيا: التضخم (تعريف، أنواعه، أسبابه وأثاره)

يعتبر التضخم من المشاكل التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، غير أن أسباب وآثار هذه الظاهرة تختلف من بلد لآخر.

1. تعريف التضخم

تعددت وتنوعت نعارف التضخم، فهناك من عرف التضخم تبعاً لأسبابه وهناك من عرفه تبعاً لآثاره على الاقتصاد، بينما عرفه البعض الآخر وفق خصائصه ومن بين هذه التعاريف: يعرف التضخم على أنه حركة تصاعدية في الأسعار، ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. (دنيا، أحمد شوقي، 2017، صفحة 181)

كما يعرف التضخم على أنه الارتفاع بالمستويات العامة للأسعار الذي يتصف بالاستمرارية والشمول لجميع السلع والخدمات. (العامري، سعود جايد مشكور؛ العتايبي، محمد حسن رشم، 2020، صفحة 14)

التضخم هو الحالة التي تصبح فيها الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الانتاج المحققة بواسطة عناصر الانتاج. (بن علي، بلعوز، 2017، صفحة 141)

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى تعريف التضخم على أنه:

عبارة عن ظاهرة اقتصادية تتمثل في الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار والنتائج عن زيادة كمية النقود، وهذه الزيادة تكون بنسبة أكبر من الزيادة في كمية السلع والخدمات مما يؤدي إلى ظهور التضخم.

2. أنواع التضخم

تختلف أنواع التضخم باختلاف التقسيمات (حسب المصدر، شدة التأثير، السبب... الخ) وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الأنواع:

التضخم الجامح: حيث ترتفع الأسعار بشكل كبير وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيمة، وفي حال استمرار التضخم على هذا النحو فإنه قد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي. (الوادي، محمود حسن؛ آخرون، صفحة 79)

التضخم المقيد: ينتج هذا النوع من التضخم نتيجة تدخل السلطات الحكومية في سيو حركة الأثمان فتحدد المستويات العليا للأسعار، فهنا الدولة تعمل على منع استمرارية الارتفاعات السعرية إلا أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة. (بن علي، بلعوز، 2017، صفحة 147)

التضخم المكشوف: وهو عكس التضخم المقيد، إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الانتاج. (السيد، متولي عبد القادر، 2014، صفحة 119)

التضخم المستورد: هو ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية لأسباب خارجية تتمثل في الاستيراد من البلدان التي تمر بمرحلة تضخم فتنتقل آثاره. (بوطيبة، فيصل، 2018، صفحة 147)

التضخم الزاحف: يتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار من خلال المراحل التي يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً، ولا يعد هذا التضخم ضاراً على الاقتصاد. (الريبيعي، رجا، 2013، صفحة 14)

رغم تعدد أنواع التضخم واختلافها من حيث السمات إلا أنها تشترك في ميزة أساسية وهي ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للنقود.

3. أسباب التضخم

ينشأ التضخم بفعل عدة عوامل اقتصادية: (بن علي، بلعوز؛ محمدي، الطيب احمد، 2008، صفحة 47)

__ ينشأ التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، مثل مساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور العاملين فيها؛
 __ زيادة حجم طلب النقد والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا يقابله زيادة في الانتاج يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار؛
 __ يكون التضخم حاصلًا من التغيرات الكلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد حتى ولو كان هذا الطلب مفرطًا أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي، إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.
 __ ينشأ التضخم عن ممارسة قوى خارجية لحالة الحصار الاقتصادي كما يحدث في العراق، ولذلك ينعقد الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.
4. الآثار الاقتصادية للتضخم

يخلف التضخم مجموعة من الآثار على الاقتصاد ومن أهمها: (النسور، اباد عبد الفتاح، 2013، صفحة 199_200)

__ تدهور قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، والتأثير السلبي على أصحاب الدخل المحدود.
 __ يؤثر على المنتجين وخطط الانتاج بسبب الحلقة المفرغة التي تدخل فيها الأجور والأسعار؛
 __ تزداد أرباح المنتجين بينما تتضرر مصالح المستثمرين الجدد بسبب ارتفاع تكاليف التأسيس؛
 __ التأثير السلبي على المدينين بسبب ارتفاع الأسعار، وذلك بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود جراء التضخم، وهنا يقوم المدينون بسداد قروضهم بقيم أقل؛
 __ التأثير السلبي على الدائنين بسبب خسارتهم لجزء من النقود التي يستردونها؛
ثالثًا: تقييم دور السياسة النقدية في علاج التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008_2019
1. الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

الكتلة النقدية عبارة عن حجم النقد المتداول في الاقتصاد ومن أهم العوامل المؤثرة فيه، وقد شهدت عدة تطورات في الجزائر خلال الفترة 2008_2019.

الجدول رقم 01: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008_2018)
الوحدة: مليار دج

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النقود	1540,	1829,	2098,	2571,	2952,3	3204,0	3658,9	4108,1	4497,2	4716,9	4926,8

فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم -دراسة حالة الجزائر 2008-2019

القانونية	0	4	6	5							
ودائع تحت الطلب	2965,1	2541,9	2922,3	3536,2	3380,5	3564,5	4460,8	3908,5	3745,4	4513,3	4880,5
ودائع لدى الخزينة والصكوك	459,8	572,9	735,5	1043,0	1349,0	1481,3	1483,3	1244,6	1164,4	1035,8	1105,5
الكتلة النقدية M1	4964,9	4944,2	5756,4	7141,7	7681,8	8249,8	9603,3	9261,2	9407,0	10266,1	11404,1
نمو M1 %	—	0,4	16,4	24,1	7,6	7,4	16,4	-3,6	1,6	9,1	11,08
أشباه النقود	1991,0	2228,9	2524,3	2787,5	3331,5	3691,7	4083,7	4443,3	4409,3	4708,5	5232,6
الكتلة النقدية M2	6955,9	7173,1	8280,7	9929,2	11013,3	11941,5	13686,7	13704,5	13816,3	14974,6	16636,7
نمو M2 %	—	3,1	15,4	19,9	10,9	8,4	14,6	0,1	0,8	8,4	11,09

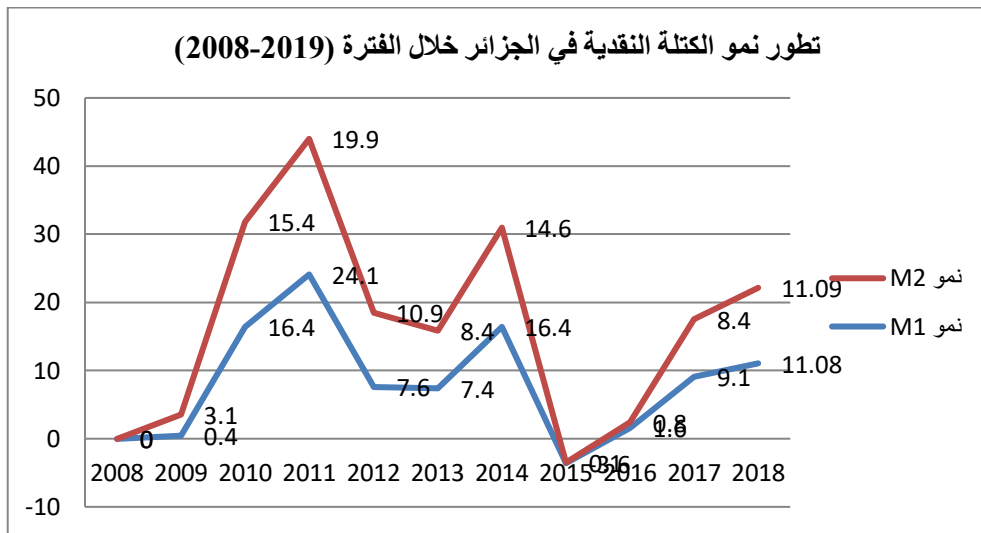
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012، 2017 والنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، ص ص 11, 09 .
الجدول رقم 02: الكتلة النقدية في الجزائر خلال سنة 2019

الوحدة: مليار دج

السنة	النقود القانونية	ودائع تحت الطلب	ودائع لدى الخزينة والصكوك	الكتلة النقدية M1	نمو M1 %	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نمو M2 %
2019	5508,9	431,3	1186,4	11008,3	3,47_	5331,4	16339,7	1,7-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: _ بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 52، ديسمبر 2020.

الشكل رقم 01: تطور نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

من خلال الشكل والجدول رقم 01 و 02 نسجل ما يلي:

شهدت M2 ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2008 إلى غاية 2011 بمعدل نمو 19,9% أين بلغت قيمتها 9929,2 مليار دج، لتواصل الارتفاع خلال سنتي 2012، 2013 لكن بمعدل نمو متناقص بلغ 10,9% و 8,4% على التوالي ليرتفع معدل النمو من جديد خلال سنة 2014 حيث بلغ 14,6% أين بلغت M2 ما قيمته 13686,7 مليار دج، وتوصل هذا الارتفاع خلال السنتين 2015، 2016 لكن بمعدل نمو أقل بلغ 0,1 و 0,8% على التوالي، لترتفع خلال السنتين 2017، 2018 أين بلغت قيمتها 16636,7 مليار دج بمعدل نمو قدر بنسبة 11,09% سنة 2018، وتنخفض بعدها بحوالي 297 مليار دج سنة 2019.

ترجع الزيادة في M2 الزيادة في مكونات M1 خاصة الودائع تحت الطلب، حيث شهدت تنامي ملحوظ خلال الفترة محل الدراسة أين بلغت سنة 2018 حوالي 4880,5 مليار دج بعدما كانت قيمتها خلال سنة 2008 ما يقدر ب 2965,1 مليار دج، على عكس الودائع تحت الطلب سجلت الودائع لدى الخزينة والصكوك نسباً متذبذبة، فبداية من سنة 2015 سجلت انخفاضا ملحوظا إلى غاية 2017 أين بلغت قيمتها 1035,8 مليار دج بعدما كانت قيمتها 1105,5 مليار دج، لترتفع من جديد سنة 2019 كما يرجع سبب ارتفاع M2 إلى الودائع لأجل التي تستقطبها البنوك وتمنح فوائد عليها، حيث شهدت خلال الفترة محل الدراسة ارتفاعا متواصلا.

2. مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

تتشكل مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من القروض المقدمة للاقتصاد، قروض الدولة، الأصول الخارجية.

وسيتم التطرق إلى تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008_2019).

الجدول رقم 03: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الذهب والعملات الأجنبية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	السنوات	الذهب والعملات الأجنبية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2008	10246,9	3627,3 -	2615,5	2014	15734,5	1992,3 -	6504,6
2009	10885,7	3488,9 -	3086,5	2015	15375,4	567,5	7277,2
2010	11996,5	3392,9 -	3268,1	2016	12596,0	2682,2	7909,9
2011	13922,4	3406,6 -	3726,5	2017	11227,4	4691,9	8880,0
2012	14933,9	3343,4 -	4298,4	2018	9572,4	3857,8	10102,0
2013	15225,2	3235,4 -	5156,3	2019	7638,6	4782,2	-

المصدر: من اعدادا الباحثان بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012, 2017؛

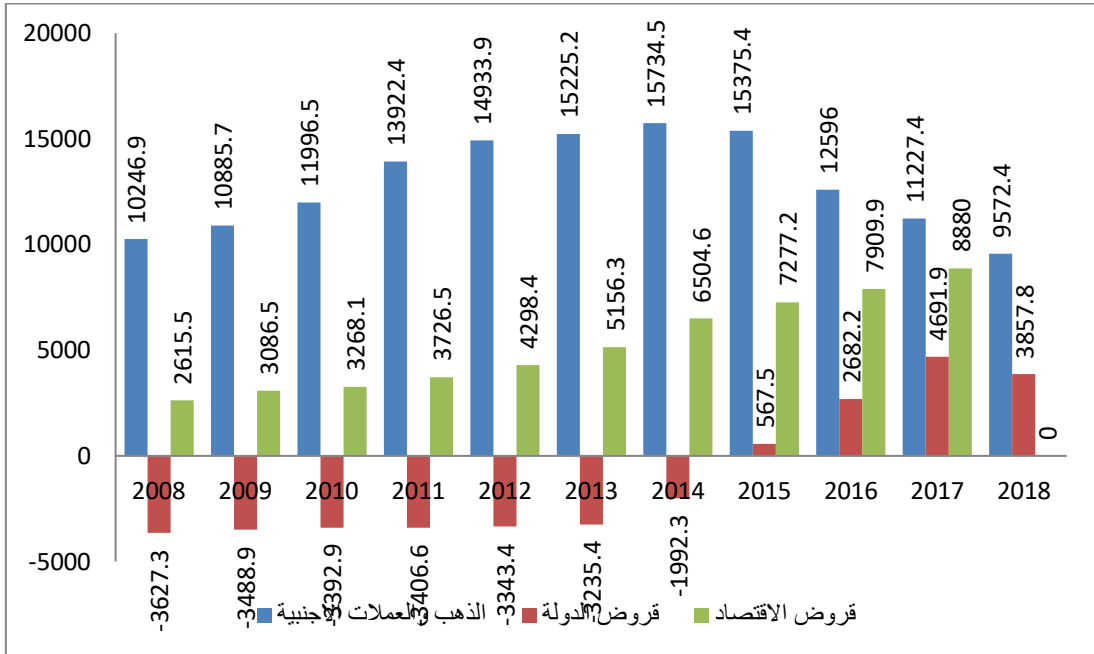
والنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، ص06؛

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 52، ديسمبر 2020.

محمد لكصاسي، "كلمة المحافظ لدى افتتاح يوم حول عصنة المصارف: انجازات وآفاق"، يوم 19 فيفري 2019، من على الموقع:

[http:// www. Bank of-Algeria.dz/html/ communicat_mo3.Htm](http://www.Bank of-Algeria.dz/html/communicat_mo3.Htm)

الشكل رقم 02: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008- 2019)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 والشكل رقم 02 نمو مستمر لصافي الموجودات الخارجية بداية من سنة 2008 إلى غاية 2014 أين بلغت قيمتها 5,15734 مليار دج، ويرجع ذلك إلى تحسن عائدات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، لتتخفض بعدها قيمة الموجودات الخارجية بنسبة طفيفة في سنة 2015 ويفسر ذلك بتراجع قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، وواصلت هذا الانخفاض والتقلص بنسبة كبيرة أين بلغت قيمتها 6,7638 مليار دج سنة 2019 ويرجع ذلك إلى العجز في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات.

بينما القروض المقدمة للدولة عن اجمالي القروض التي تمنح من طرف النظام البنكي للدولة، ونلاحظ أنها قد سجلت نمو سلبي في الفترة (2008-2014) حيث بلغت -4,1992، وذلك نتيجة أن الخزينة العمومية أصبحت تسدد القروض التي اقترضتها لتحسن الوضعية المالية وتواصل إيرادات المحروقات في الارتفاع. لتعود مدينا في الفترة (2015-2019) أين شهدت القروض المقدمة للدولة زيادة متواصلة وذلك تبعا لتغير اسعار المحروقات.

وشهدت القروض المقدمة للإقتصاد منذ سنة 2008 إلى غاية 2018 ارتفاعا متزايدا حيث بلغت سنة 2018 قيمتها 10102,0 مليار دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تمويل الاقتصاد في السنوات الأخيرة ناجم عن الأشغال العمومية والصفقات في إطار البرامج التنموية، إلى جانب تنامي وتزايد الودائع لدى البنوك.

3. التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

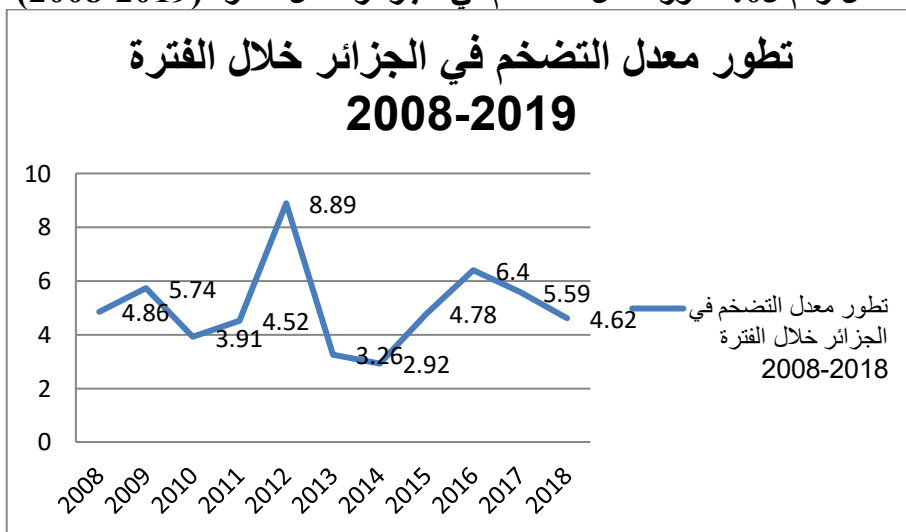
شهدت الأسعار في الجزائر ارتفاعا متواصلا وهذا ما نتج عنه ضغوط تضخمية، والجدول التالي يوضح تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008_2019):

الجدول رقم 04: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم (%)	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,26
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم (%)	2,92	4,78	6,4	5,59	4,62	1,95

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2011، 2012، 2017، والنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان، 2019، ص29، والنشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 52، ديسمبر 2020.

الشكل رقم 03: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(04-02)

عرفت الفترة تذبذبا في معدل التضخم وذلك نتيجة انخفاض الايرادات النفطية، الأمر الذي أثر على القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار، فبدائية من سنة 2008 شهد التضخم ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 4,86% سنة 2008 إلى 5,74% سنة 2009، وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستوردة نتيجة الأزمة المالية، وليرتفع من جديد سنة 2011 ولكن بشكل طفيف حيث بلغ معدل التضخم 4,52%، ليسجل بعدها أعلى نسبة والتي بلغت

8,89% سنة 2012 وذلك نتيجة المضاربة التي عرفتھا السلع الاستهلاكية الأساسية وكذا الزيادة الهامة للأجور.

بلغ التضخم سنتي 2013، 2014 نسبة 3,26%، 2,92% على التوالي وهذا الانخفاض الكبير مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2012 يبين أن التحكم في التضخم صار فعليا، وفي سنة 2015 عاد التضخم إلى الارتفاع وتواصل إلى غاية سنة 2016 أين بلغ 6,4% مقابل 4,78% سنة 2015، ويرجع هذا إلى زيادة الأجور والارتفاع الذي عرفتھ أسعار الاستهلاك.

تراجعت وتيرة التضخم بعد استخدام التمويل غير التقليدي، هذا الأسلوب الذي يسمح لبنك الجزائر وبشكل استثنائي ومباشر بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة ولمدة 05 سنوات، للمساهمة في تمويل الدين العمومي الداخلي وتغطية احتياجات تمويل الخزينة، وبلغت نسبة التضخم 5,59%، 4,62% سنتي 2017، 2018 على التوالي، لينخفض معدل التضخم سنة 2019.

يلاحظ أن النسب المصرح بها غير منطقية، حيث سجل إفراط كبير في التمويل غير التقليدي إذ تم طبع أكثر من 4000 مليار دج الأمر الذي أدى إلى نمو الكتلة النقدية ب 8,4% في نهاية سنة 2017 على عكس سنة 2008 أين كان نمو الكتلة النقدية 0,82% ليستمر انخفاض التضخم سنة 2018 إلى 4,62%، ثم بعدها 1,95 سنة 2019 أين بلغت الكتلة النقدية حوالي 16339 مليار دج.

إن التوسع في الكتلة النقدية سوف يؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم عكس ما هو مسجل في السنوات 2017، 2018، 2019، من جهة أخرى اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذا الارتفاع من خلال رفع سعر الفائدة على عائد الإيداع والإقراض.

4. تطور أدوات السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم خلال الفترة

(2019-2008)

سيتم التطرق إلى أدوات السياسة النقدية التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي وبالضبط على الأدوات الكمية التي استخدمها خلال فترة الدراسة (2008-2019).

الجدول 05: تطور معدل الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة

(2019-2008)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2013	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الاحتياطي الاجباري %	8	8	8	9	9	11	12	12	12	4	10	10
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4	4	4	4	3,5	3,7	3,7	3,7
										5	5	5

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

_ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012، ص 17.

- _ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2012، ص 17.
- _ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، ص 17.
- _ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2018، ص 17.
- _ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 52، ديسمبر 2020.

من خلال الجدول رقم 05، نلاحظ أنه بداية من سنة 2008 إلى غاية سنة 2015 شهدت معدلات الاحتياطي الاجباري ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت نسبة 12% سنة 2013 وبقيت ثابتة إلى غاية سنة 2015، الأمر الذي نتج عنه تقليص السيولة إلى 1800 دج تقريبا وهو ما يفسر انخفاض معدلات التضخم سنتي 2013، 2014 أين بلغت 3,96% و 2,92% على التوالي بعدما سجلت نسبة تضخم 8,89% سنة 2012، وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2016 ولكن بمعدل منخفض قدر بـ 8%.

في سنة 2017 انخفضت نسبة الاحتياطي الاجباري إلى 4% وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في السيولة وتزامنا مع بداية التمويل غير التقليدي، لينخفض معدل التضخم من 5,59% سنة 2017 إلى 4,62% سنة 2018.

بالنسبة لمعدل إعادة الخصم نلاحظ ثبات نسب معدل إعادة الخصم في الفترة (2008-2015)، حيث استقر على نسبة 4% وذلك راجع إلى عدم لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي لإعادة التمويل لتوفر السيولة الكبيرة التي ميزت هذه المرحلة، وبالتالي يمكننا الحكم على عدم فعالية هذه الأداة في التأثير على عرض النقود.

ليسجل بعدها هذا المعدل انخفاضا طفيفا سنة 2016 حيث كانت نسبة معدل إعادة الخصم 3,5% وذلك بغية زيادة الكتلة النقدية التي عرفت نمو ضئيل والذي قدر بـ 0,8%، ليسجل في السنوات 2017، 2018، 2019 نسبة 3,5%.

بينما أداة السوق المفتوحة فנסجل عنها ما يلي:

تعرف عمليات السوق المفتوحة بأنها قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية، وتعتبر من الأدوات المستعملة في التحكم في عرض النقود.

تتطلب سياسة السوق المفتوحة وجود سوق نقدية أولية لإصدار السندات والتي تتشكل غالبيتها من سندات غير مضمونة على المؤسسات العامة، إلى جانب أن القانون 10/90 حدد القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي لا يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات بسقف 20% من الإيرادات العادية للدولة.

رغم أهمية أداة عمليات السوق المفتوحة إلا أنها لم تعرف نجاحا في السوق النقدية في الجزائر، فمنذ إنشائها تم إجراء أول عملية في 30 ديسمبر 1996 بشراء بنك الجزائر لسندات عمومية قيمتها 4 مليار دج بمعدل فائدة 14,95%.

خاتمة

لقد سعت الجزائر من خلال السياسة النقدية التي طبقتها في الفترة (2008_2019) إلى محاولة الحد من التضخم عن طريق التحكم في المستوى العام للأسعار ومنع ارتفاعه، غير أنها لم تكن فعالة إلى حد بعيد، فقد شهدت الفترة ارتفاع كبير في الكتلة النقدية إلى جانب تطور مقابلات الكتلة النقدية والتي عرفت تزايدا باستثناء صافي الموجودات الخارجية الذي

انخفض بعد سنة 2015 وذلك بسبب تراجع أسعار البترول، كل هذا أثر على معدلات التضخم حيث سجلت نسبة متذبذبة طيلة فترة الدراسة وذلك تزامنا مع استخدام التمويل غير التقليدي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات:

- _ الاهتمام بالهدف الأساسي للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار، وجعله الهدف الوحيد لها.
- _ ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى من أجل تحقيق نتائج أفضل.
- _ منح البنك المركزي استقلالية أكبر ومساءلته في حدود أهدافه المسطرة، وعدم التدخل في عمله بما يتنافى والأهداف.
- _ العمل على استحداث موارد جديدة بدل خلق آليات اقراض جديدة.
- _ توجيه سيولة التمويل غير التقليدي إلى نفقات الاستثمار بدل الاستهلاك.
- _ تفعيل أدوات السياسة النقدية خاصة أداة السوق المفتوحة.

المراجع

❖ الكتب

1. الجنابي, هيل عجمي الجنابي. (2014). *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. عمان: دار وائل للنشر.
2. الخيكاني, نزار كاظم; الموسوي, حيدر يونس. (2015). *السياسات الاقتصادية* _ *الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
3. السيد, متولي عبد القادر. (2014). *اقتصاديات النقود والبنوك*. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.
4. العامري, سعود جايد مشكور; العنابي, محمد حسن رشم. (2020). *المعاملات المحاسبية للتضخم الاقتصادي*.
5. الفولي, أسامة محمد; شهاب, مجدي محمود. (1997). *مبادئ النقود والبنوك*. الاسكندرية: الجامعية الجديدة للنشر.
6. الموسوي, ضياء مجيد. (2017). *إدارة السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: كنوز الحكمة.
7. النصور, اياد عبد الفتاح. (2013). *أساسيات الاقتصاد الكلي*. دار صفاء للنشر والتوزيع.
8. الوادي, محمود حسن; آخرون. (بلا تاريخ). *النقود والمصارف*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
9. بن علي, بلعوز. (2017). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

10. بن علي، بلعزوز؛ محمدي، الطيب امحمد. (2008). *دليلك في الاقتصاد*. الجزائر: دار الخلدونية.
11. بوطيبة، فيصل. (2018). *مدخل لعلم الاقتصاد*. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.
12. دنيا، أحمد شوقي. (2017). *النقود والتضخم*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
13. عبد الحميد، عبد المطلب. (2003). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي_ تحليل كلي*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
14. عبد المطلب، عبد الحميد. (2007). *اقتصاديات النقود والبنوك*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
15. لطرش، طاهر. (بلا تاريخ). *الاقتصاد النقدي والبنكي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

❖ التقارير والنشرات الاحصائية

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011.
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012.
3. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.
4. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012.
5. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2012.
6. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019.
7. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2018.
8. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 52، ديسمبر 2020

❖ المواقع الالكترونية:

محمد لكصاسي، "كلمة المحافظ لدى افتتاح يوم حول عصنة المصارف: انجازات وآفاق"، يوم 19 فيفري 2019، من على الموقع: [http:// www. Bank of- Algérie.dz/html/ communicat_mo3.Htm](http://www.Bank of-Algeria.dz/html/communicat_mo3.Htm)